التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الاقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكتل الشرق اوسطي

أ.م.د.شهاب حمد شيحان
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الانبار

م. مخيف جاسم حمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

م.م.محمد صالح جسام
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الانبار

المستخلص :

لقد سعت الدول العربية الى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها منذ تاسيس الجامعة العربية فظهرت تجارب عديدة في هذا المجال كالسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، اضافة لبعض المحاولات الفردية التي لم تكن تحت سقف الجامعة العربية ، كمجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي ودول اعلان اغادير في المغرب العربي .

توجد عوامل كثيرة تشجع على التكامل العربي ، ولكن ايضاً توجد عوامل اخرى لها دور في تفتيت جهود التكامل كالتفاوت في مستويات التنمية واختلال الهيكل الاقتصادي وغيرها . ويعرف التكتل الاقتصادي الإقليمي بانه اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافياً الى اقليم اقتصادي معين لاقامة ارتباط فيما بينها في شكل من اشكال التكامل الاقتصادي ،وتعد المادة 24 اهم مرجع في اتفاقية الجات 1994 بخصوص التكامل الاقتصادي الاقليمي .

لقد ظهرت بعض التكتلات الاقليمية التي تبدو كبديل عن التكامل الاقتصادي العربي ومنها : الشراكة الاوربية المتوسطية ، والمشروع الشرق اوسطي والسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)

ان هدف المشروع الشرق اوسطي هو زج الاقتصاد (الاسرائيلي) ضمن المجموعة الاقتصادية العربية وبما يضمن تفوق الاقتصاد (الاسرائيلي) على الدول العربية ومنحه دور الاقتصاد القائد بفعل اختلاف المستويات الاقتصادية بين الجانبين العربي و (الاسرائيلي) .

The Arab economic integration and regional alternative integration plans with focusing on Middle Eastern plan

Abstract

The Arab countries work to achieve economic integration among them since the founding of the Arab league, which showed many tries in this area such as the common Arab market

and the Arab Free Trade Area, as well as the some individual attempts any that were not under the roof of the Arab League, as the Council of Arab cooperation and the Council of " GCC " and the announcement " Agadir " in Morocco.

There are many factors that encourage the Arab integration, but also there are many factors play role in diluting the efforts the integration such as difference in levels of development and the disruption of the economic structure

regional economic integration is agreement a number of countries geographically to the territory of a particular economic, to establish link between them in the form of economic integration

Article 24 is the reference in the GATT 1994 about regional economic integration

There are some regional alternatives for Arab economic integration, such as European-Mediterranean partnership, and Middle East project and Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA(

The aim of the project is the Middle Eastern economy, entrance the (Israel) in the group of Arab Economic and ensuring advance (Israel) against Arab states, and give it the role of leader economy because different economic levels between the two sides the Arab and (Israel)

المقدمة :

انتشرت فكرة التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية بين الدول المتجاورة في النصف الثاني من القرن العشرين تاركة وراءها التجمعات التي كانت قائمة على أساس ألحاق اقتصاديات المستعمرات باقتصاد الدول المستعمرة كواقع استمر لفترة طويلة من الزمن ورأت هذه الدول بهذا المنهج وسيلة لتعزيز جهودها الوطنية في عملية التنمية الاقتصادية بكل أشكالها ،وتوفير الحماية الكاملة لمنتجاتها الصناعية والزراعية من المنافسة الخارجية في ضوء أحكام منظمة التجارة العالمية،كما أنها تقوي من مركز هذه التجمعات،وقد حدد الاقتصاديون إشكالا لهذه التجمعات والذي يفوق درجة التعاون والتنسيق وحسن الجوار وأخذت إشكالا منها ،منطقة التجارة الحرة ،الاتحاد الكمر كي ،السوق المشتركة ،الوحدة الاقتصادية

اهمية البحث : يعد التكامل الاقتصادي احد اهم الاهداف التي سعت وتسعى الى تحقيقها كثيراً من السياسات الاقتصادية العربية لا سيما تلك المنضوية تحت مؤسسات الجامعة العربية ، الا ان هنالك توجهات تكاملية ظهرت خلال العقود الاخيرة تتمثل بدخول عدد من الاطراف العربية في تكتلات وترتيبات اقليمية وحتى عالمية يمكن ان تعيق العمل الاقتصادي العربي المشترك وبخاصة السعي نحو تشكيل التكامل الاقتصادي العربي ، ومن بين اهم تلك المشروعات التكاملية التي تبدو وكانها بديلة عن التكامل العربي هو مشروع الشرق الاوسط ، لذا فان اهمية البحث تبدو من خلال محاولته الوقوف على اهم جوانب تلك العلاقات التفاعلية وتداعياتها على مسيرة التكامل العربي .

هدف البحث : تكمن اهداف البحث في :

- رصد اهم ملامح التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي يمكن ان تؤثر في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي .
- التعرف على جوانب التكامل الاقتصادي العربي مع المحاولات الرامية لتحقيق ذلك التكامل .
- تحليل اثار اهم صور التكتلات الاقليمية في المنطقة العربية و لاسيما ما يعرف بالمشروع الشرق اوسطي .

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مؤداها أن التكتلات الاقتصادية الاقليمية في المنطقة العربية والتي تدخل في عضويتها أطرافا غير عربية تعمل على تراجع العمل الاقتصادي العربي المشترك وبخاصة مشروع التكامل الاقتصادي العربي .

منهج البحث

أعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي ضمن المنهج الاستنباطي وبالاعتماد على بعض المصادر والأبحاث والدراسات المتخصصة.

المبحث الاول

التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقليمية المطروحة

اولاً : مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

1- البدايات :

ان تاريخ البدء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي متزامن مع انشاء جامعة الدول العربية في 23 مارس 1945 والذي تمثل في تاسيس الأجهزة الاقتصادية الفنية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي واشتمل التعاون الاقتصادي العربي خلال فترة الخمسينات على إبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية التفضيلية، وإقامة المجالس الوزارية واللجان الدائمة التي أنشئت لتحقيق الأغراض الاقتصادية التي نص عليها ميثاق الجامعة ومحاولات بناء التكامل الاقتصادي، وكانت من بين أهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي المشترك ما يلي:

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية التي أقرها مجلس الجامعة في سبتمبر .1953
- اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957.
- إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 والتي كانت محصورة في أربع دول عربية هي الأردن، مصر، العراق، سوريا.

تمثل الاتفاقيات اعلاه أول مدخل للتعامل التجاري التفضيلي كأساس للتعاون الاقتصادي، إلا أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة واجهته الكثير من المعوقات التي كانت تعبر عن واقع حال الدول العربية حديثة الاستقلال، كاختلاف السياسات الاقتصادية الوطنية، وإتباع سياسات جمركية وحمائية معوقة للتجارة البينية، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية الهيكلية المتمثلة بالتفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو، واختلاف النظم السياسية وغياب الالتزام السياسي إذ لم توصل هذه الاتفاقية إلى الأهداف التي كانت مرجوة منها، وأهمها تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتحرير التجارة البينية فقد كانت إنجازات التعاون الاقتصادي العربي محدودة خلال فترة الخمسينات والستينات، ولم تتمكن الدول العربية ومؤسسات التعاون الاقتصادي العربي من تنفيذ الاتفاقيات العربية الجماعية والتكاملية. (**رميدي ، 2007: 225**) ويرجع هذا الفشل الى حد كبير الى المصالح الوطنية قصيرة الاجل التي تتغلب على الاهداف الاقليمية المشتركة طويلة الاجل ، وفي عام

1995 شكلت الجامعة العربية قوة عمل من الخبراء لدراسة وضع اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لتجنب المعاناة من نفس النكسات والعقبات التي ادت الى نبذ مبادرات التكامل الاقليمي السابقة ، غير انه لم يتم التغلب على العقبة الرئيسية وهي عدم وجود الارادة السياسية لتحقيق رؤية وجود عالم عربي متكامل ,(الأمم المتحدة ، 2003 : 14) .
وادناه جدولاً زمنياً للتطور المؤسسي والبروتوكولي لاهم المحطات في مجال التكامل الاقتصادي العربي .

الجدول (1) التطورالمؤسسي لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي (1941 – 1997)

السنة	الاتفاقية
1941	مركز الامدادات العربية
1945	جامعة الدول العربية
1953	اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تسوية المدفوعات على المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال
1957	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية
1964	السوق العربية المشتركة
1982	اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربية
1995 – 1997	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المصدر : من اعداد الباحثين استناداً الى : الامم المتحدة : تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من اجل التعاون الاقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (اسكوا) ، نيويورك ، 2003 . ص 14

2- اهم تجارب التكامل الاقتصادي العربية : يمكن النظر الى اهم التجارب العربية الرامية الى تحقيق او الاقتراب من مستوى التكامل الاقتصادي ليس من خلال تتابعها التاريخي فحسب ، وانما عبر الاطر المؤسساتية التي تمت تلك التجارب برعايتها ، وهنا يمكن تقسيمها الى مجموعتين من المحاولات او التجارب : تجارب تمت تحت نطاق الجامعة العربية ، وتجارب تمت خارج اطار الجامعة العربية ، وكالاتي :

أ- التجارب التكاملية العربية في إطار الجامعة العربية :

هناك عدد من التجارب والمحاولات العربية لبناء صيغ للتقارب او التكامل الاقتصادي فيما بين الاقتصادات العربية منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945 : ومن اهم تلك التجارب ما يأتي :

1) السوق العربية المشتركة : انشأت السوق العربية المشتركة في أب 1964بين أربع دول (مصر وسوريا والعراق والاردن)ويستلزم انضمام الدول العربية اليها ان تكون قد انضمت اولاً الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وتتمثل اهم اهداف السوق العربية المشتركة بالاتي, **(حاتم ، 2005 : 227)**

-حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .
-حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية .
-حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
-حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية .

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في منتصف 1978 عدة قرارات بهدف تطوير تجربة السوق ، واهم ما جاء في تلك القرارات بالاتي : **(حاتم ، 2005 : 229)**

1- وضع صيغة مرنة لانضمام الدول العربية الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية الاقل تقدماً الى السوق العربية المشتركة وهي كل من السودان والصومال واليمن وموريتانيا .

2- اقر المجلس الموافقة المبدئية على انشاء صندوق تعويض الدول الاقل نمواً تعويضاً مؤقتاً عن تاثرها حالة انضمامها الى السوق العربية المشتركة .

ج- كما اقر المجلس البدء بتهيئة المتطلبات القانونية والفنية والادارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل .

ان اهم ما يلاحظ على السوق العربية المشتركة على صعيد الواقع او الشروع في تحقيق الاهداف هو ان اتفاقية السوق لم تنص على ربط أيا من أهدافها بفترة زمنية معينة فقد تركت الوصول اليها لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي ليست لقراراته صفة الالزام ، وانما هي عبارة عن توصيات قد تأخذ بها الدول الاعضاء او لاتأخذ ، وعليه فلم يتحقق سوى القليل جداً من اهداف قيام السوق وخاصة في مجال تحرير انتقال عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء ، كما ان اتفاقية السوق لم تتضمن تحرير انتقال السلع من القيود الكمية والإدارية.
(حاتم ، 2005 : 230)

2) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : هي التزام تعاقدي متعدد الاطراف بين الدول العربية بهدف الوصول الى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية اي

ذات المنشأ العربي ما بين الدول العربية الاعضاء خلال فترة زمنية محددة بعشر سنوات وباستخدام اسلوب التخفيض المتدرج بمعدل نسبته 10 % سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية والغاء كافة القيود غير التعريفية والتي تحد من حرية تبادل السلع العربية ، ويشترط لعضوية المنطقة ان تكون الدولة العربية عضواً في اتفاقية عام 1982 المشار اليها في الجدول السابق (1) (**الامم المتحدة ، 2007 : 41**) .

ومن بين اهم قواعد واسس اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما يأتي : (**الامم المتحدة ، 2007 : 42 – 44**)

1- التحرير التدريجي بنسب سنوية متساوية تطبق على على السلع العربية ذات المنشأ العربي .

2- اعتبار الاعفاءات المتبادلة في اطار منطقة التجارة الحرة الحد الادنى من الاعفاءات المتبادلة فيما بين الدول العربية .

ج- تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية ذات المنشأ الوطني فيما يخص قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية والرسوم والضرائب المحلية ، وعدم التعسف في تطبيقها حتى لاتتحول الىقيود فنية على التبادل التجاري بين الدول العربية .

د- تطبيق مبدأ الشفافية وتبادل المعلومات والبيانات لحسن تطبيق منطقة التجارة الحرة ولخلق جو من الثقة في التعامل التجاري بين الدول العربية

هـ – منح المعاملة الخاصة للدول العربية الاقل نمواً بحيث تحصل الدول العربية – التي قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي – انها دول اقل نمواً (جيبوتي والسودان والصومال وفلسطين واليمن وجزر القمر وموريتانيا) على معاملة تفضيلية في اطار المنطقة .

و- اتباع القواعد الخاصة بالرزنامة الزراعية العربية ، فقد حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدد من سلع الرزنامة الزراعية العربية المسموح بها لكل دولة بما لا يتجاوز 10 سلع زراعية على ان لا تتجاوز الفترات الزمنية لوقف التخفيض المتدرج 45 شهراً لسلع الدولة المعنية .

ز – تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، كاسلوب للحد من اتخاذ اجراءات من جانب واحد تضر بمصالح دولة او اكثر من الدول الاطراف في المنطقة .

ح – تطبيق قواعد منح الاستثناءات ، فالمادة 25 من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري تجيز للدول الاعضاء طلب الحصول على استثناءات من التخفيض المتدرج على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل لعدد من السلع ، او الابقاء على قيد معين او فرض حماية جمركية لسلعة معينة عندما يتعرض الانتاج المحلي للضرر نتيجة التحرير المتدرج .

ب– التجارب التكاملية خارج اطار الجامعة العربية:

الى جانب السعي العربي نحو تحقيق درجة من درجات التكامل الاقتصادي في اطار جامعة الدول العربية ، فان الاقتصادات العربية شهدت محاولات من نوع اخر لتحقيق التكامل فيما بين بعضها البعض ونعني بها تلك المحاولات التي حصلت خارج اطار الجامعة والتي تأتي في مقدمتها التجارب التالية:

1) مجلس التعاون الخليجي GCC :

انشأ مجلس التعاون الخليجي خلال اجتماع القمة الخليجية في الرياض عام 1981 وهو يضم في عضويته الدول العربية الخليجية الست " الامارات ، البحرين ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت " ومن بين الاهداف التي اشتمل عليها البيان الصادر عن تلك القمة هو " تحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل بين الدول الخليجية الستة في كافة الميادين " **(حاتم ، 2005 : 262)** .

لقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي الفقرات التالية : **(حاتم ، 2005 : 270)**

- السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الاقطار الخليجية وعدم فرض أية رسوم جمركية عليها .
- تكتسب المنتجات الصناعية باقطار المجلس صفة المنشأ الوطني بشرطين هما : الا تقل نسبة القيمة المضافة عن 40 % وان لا تقل نسبة الملكية الوطنية عن 51 % .
- وضع حد ادنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي ، ويشترط لذلك الدخول في مفاوضات تدريجياً خلال خمس سنوات ، وتراعي حماية المنتجات الوطنية .
- حرية تجارة الترانزيت .
- تنسيق السياسات التجارية تجاه دول العالم الخارجي .
- حرية التملك والانتقال وحركة رؤوس الاموال .
- تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية .

غير ان اهم ما يسجل من ملاحظات على اتفاقية مجلس التعاون الخليجي فهو ما يأتي ،**(حاتم ، 2005 : 271 –273)**

1– انتهجت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس المدخل التجاري لاقامة التكامل الاقتصادي وهو المدخل الذي يقيم وزناً مرجحاً لازالة العقبات امام التجارة البينية مع اقامة تعريفة جمركية موحدة وصولاً الى قيام السوق الخليجية المشتركة وهو ما يعرف بنمط التكامل السلبي لكنها لم تضع جدولاً زمنياً لذلك .

2– اختارت الاتفاقية المشار اليها نمط التكامل السوقي وليس نمط التكامل الانمائي فالنمط الاول ينصب على قوى السوق كادوات لتحقيق التكامل

الاقتصادي ، في حين يهتم النمط التكاملي الانمائي بخلق جهاز انتاجي مرن وهو ما تحتاجه فعلياً دول المجلس اكثر من النمط الاول لان التكامل السوقي يتم بين دول قد تمكنت فعلاً من خلق جهاز انتاجي مرن ومتقدم .

2) مجلس التعاون العربي : ظهر هذا التجمع في عام 1989 في بغداد وهو يضم كل من (العراق والاردن ومصر واليمن) الا انه لم يستمر إذ انتهى بعد احداث 2 آب 1990 .

3) اتحاد المغرب العربي او مجلس التعاون المغربي : ظهر هذا التجمع في عام 1989 وهو يضم كل من (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا) الا انه لم يختبر على صعيد الواقع بسبب عدد من العوامل السياسية والاقتصادية وفي مقدمتها الصراع الدائر بين المغرب والجزائر حول مستقبل الصحراء الغربية والموقف من (البوليساريو).(**حاتم ، 2005 : 260**) .

4) منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية (دول اعلان اغادير)

قررت الدول العربية والتي وقعت على اتفاق الشراكة الأوربية المتوسطية وهي كل من (الأردن ، مصر ، المغرب ، تونس) في اجتماع لها في أغادير في 5 –8–2001 إنشاء منطقة تبادل حر بينها ، بعد أن استوفت أيضا شرط وجود اتفاقية تجارة حرة مع بعضها البعض وتستعمل هذه الدول قواعد المنشأ المعروفة باسم (Pan European System) وقد وقعت بالأحرف الأولى عليها في عمان في 11–1– 2003 ، ومن بين ما تهدف أليه الاتفاقية هو تطوير النشاط الاقتصادي بين هذه الدول وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في التجارة الخارجية والزراعة الصناعة والمصارف ، وهذه الاتفاقية مفتوحة أمام آية دولة عربية مرتبطة باتفاقية شراكة أو تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي ، (**الغول ، 2003 : 17**) ومن الجدول رقم)2) نلاحظ أن هذه الدول سجلت انخفاضا وتباينا في حجم صادراتها البينية باستثناء مصر حيث بلغت صادراتها عام 2009 (8،500) مليار ونصف وأدناها في المغرب ماقيمته (673،6) مليون دولار،وفي جانب الواردات البينية فقد سجلت مصر أيضا الصدارة حيث بلغ (5،075) مليار دولار عام 2009 وأدناها في تونس مايقارب (1،600)مليار دولار لنفس العام ،أن تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في هذه الدول في أعقاب الأزمة المالية العالمية أدى إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية (**التقرير الاقتصادي العربي، 171:2010**) وبمقارنة مساهمة التجارة البينية لهذه التجمعات العربية مع التجارة البينية لتجمعات غير عربية يتضح انه لاتزال الحاجة لبذل المزيد من الجهود في تعميق مجالات تحرير التجارة العربية البينية خدمة للتكامل الاقتصادي العربي ولزيادة استفادتها من الفرص التجارية في الأسواق العربية

والارتقاء بمساهمتها في التجارة الإجمالية العربية للتقرب من المستويات المرتفعة للتكتلات الاقتصادية في العالم،وتكوين تجارة حرة بين هذه الدول ليسهل عملية الدخول في شراكة حقيقية تؤدي بالنتيجة إلى خدمة الشعوب العربية لمعالجة الفقر والبطالة وتدني معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (2) الصادرات والواردات لبعض الدول العربية

الدولة	الصادرات					الواردات				
	2005	2006	2007	2008	2009	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	**1،545**	**1،760**	**1،964**	**2،608**	**2،594**	**3،597**	**4،131**	**4،527**	**5،614**	**4،432**
مصر	**2،093**	**2،406**	**2،760**	**6،902**	**8،257**	**3،065**	**3،946**	**4،778**	**7،329**	**5،075**
المغرب	**384،4**	**453،9**	**5،515**	**724،3**	**673،6**	**2،372**	**2،763**	**3،610**	**5،513**	**3،774**
تونس	**932،1**	**1،089**	**1،375**	**1،866**	**1،760**	**1،021**	**1،378**	**1،551**	**2،715**	**1،600**

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

: صندوق النقد الدولي،اتجاهات التجارة الخارجية،ابريل 2009

ثانياً : الاقتصادات العربية و(اسرائيل) والتكتلات الاقليمية والعالمية :

1- عضوية الدول العربية في التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية :

ان ارتباط الدول العربية بالتزامات شبه اقليمية ودولية قانونية واقتصادية وتجارية ومالية لا يسمح لها بتقوية التكامل الاقتصادي العربي ، فتلك التكتلات ستوجه التجارة بين اعضاءها وعند محاولة قيام تكتل اقتصادي عربي يصعب اعادة تركيب التوزيع وتوجيه التجارة واعادة التخصيص وتقسيم العمل في اطار التكتل الاقتصادي العربي . (**كساب وراتول ، 2004 : 31**) فالعديد من الاقتصادات العربية لها التزامات في تكتلات وترتيبات اقتصادية اقليمية وعالمية ، ويمكن ايضاح تلك العضوية من خلال الجدول (3) .

جدول (3) عضوية الدول العربية في اهم التكتلات الاقتصادية العربية والأجنبية

التكتل / الدولة	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوربي	مناطق حرة مع USA	السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا	اغادير	منظمة التجارة العالمية

البحرين	*		*			*
السعودية	*					
قطر	*					
الامارات	*		*			
الكويت	*					
عمان	*		*			
تونس	*	*		*		
اليمن	*					
لبنان	*	*				
الاردن	*	*	*		*	*
مصر	*	*	*	*	*	*
المغرب	*		*		*	
فلسطين	*	*				
الجزائر		*				
سوريا	*	*				
السودان	*			*		
العراق	*					
جيبوتي				*		*
جزر القمر				*		
موريتانيا						*
ليبيا	*			*		

المصدر :المعهد العربي للتخطيط ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي ، سلسلة " جسر التنمية " ، العدد 81 ، الكويت ، اذار ، 2009 ، ص 17

2- عضوية (اسرائيل) في التكتلات والترتيبات الاقتصادية الاقليمية والعالمية :

وفيما يخص الاقتصاد (الاسرائيلي) فقد عقدت (اسرائيل) عدداً من الاتفاقيات والترتيبات ولا سيما التجارية كان لها اثر كبير في تطور ارتباط اقتصاد اسرائيل بالخارج ، ومن اهم هذه الاتفاقيات :

1- اتفاقية التجارة الحرة مع السوق الاوربية المشتركة عام 1975 .

2- في عام 1976 اصبحت اسرائيل مستفيدة من التفضيل العام لمنتجاتها في السوق الامريكي وذلك بموجب قرار من الادارة الامريكية وبموجب هذا القرار اصبحت السوق الامريكية وحدها تستوعب ما نسبته 30 % من صادرات اسرائيل .

3- وقعت اسرائيل في نيسان 1985 اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة . (عبد الله والبرغوثي ، 1988 : 138)

4- وفي اطار الشراكة الاوربية المتوسطية ، وقعت اسرائيل اتفاقية مع الاتحاد الاوربي ، تمثلت اهم ملامحها بتوسيع منطقة التجارة الحرة بينهما ، ومراجعة الاتفاقيات الثنائية المعقودة عام 1975 بشأن قواعد

المنشأ ، اضافة الى توثيق التعاون التكنولوجي بينهما ، وتحرير حركة رؤوس الاموال بين الطرفين . (عبد العزيز ، 2001 : 258)

ثالثاً : عضوية الدول العربية في التكتلات الاقتصادية الاقليمية

لقد عقدت بعض الاقطار العربية عدداً من الاتفاقيات الاقليمية وبمستويات وصيغ مختلفة تتوزع بين الشراكة والاسواق المشتركة ، ومن اهم هذه التكتلات هي (الشراكة الاورومتوسطية / او الاوربية المتوسطية ، والكوميسا ، والمشروع الشرق اوسطي ، وسنتناول كل من الشراكة الاورومتوسطية والكوميسا ، ونخصص المبحث الثالث للمشروع الشرق اوسطي .

اولاً : الشراكة الاوربية المتوسطية :

1- نشأة الشراكة الاورمتوسطية :

كانت بداية هذا التوجه في بيان قمة المجلس الاوروبي الذي عقد في حزيران 1992 والذي تضمن التاكيد على ان الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الاوربي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الامن والاستقرار في تلك المناطق ، ثم دعا المجلس الوزاري الاوربي في اجتماعه في " كورفرو " باليونان في تموز 1994 اللجنة الاوربية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الاساسية لسياسة اورومتوسطية وقد اقرت هذه الورقة في القمة الاوربية المنعقدة في " ايس " بالمانيا في شهر كانون الاول 1994 ، ثم جاء انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الاورومتوسطية في 27-28 تشرين الثاني 1995 شاركت فيه الدول العربية المتوسطية باستثناء ليبيا – لاسباب سياسية – كما شاركت فيه كل من تركيا وقبرص ومالطا و(اسرائيل)، وصدر في ختام المؤتمر " اعلان برشلونه "الذي عالج العديد من القضايا والتي كانت من بينها الشراكة الاقتصادية والمالية والشراكة الثقافية والاجتماعية كما وضع المؤتمر برنامج عمل وآلية للمتابعة والتنفيذ . (**جميلة ، 2008 : 37**) غير أنه ينبغي الإشارة إلى ان فكرة عقد إجتماع بلدان المتوسط ترجع إلى بداية الثمانينات وذلك عندما اقترح الرئيس الفرنسي آن ذاك (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (5+4) أي 5 دول مغاربية (الجزائر, المغرب, تونس, ليبيا, موريتانيا), و 4 دول أوروبية (البرتغال, إسبانيا, إيطاليا, فرنسا) وأصبحت ندوة (5+5) بعد انضمام مالطا, ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد بمرسيليا في 17/12/1988 تحت عنوان "حقائق وأفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية", ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى أنعقدت بمدينة طنجة المغربية ما

بين 24–27/05/1989 حضرتها كل الدول المغاربية بما فيها ليبيا.(**جمال ، 2005 : 171**)

و تُعّد هذه الشراكة (Association) برنامج عمل متكامل للمنطقة المتوسطية، يرتكز على خطة للتعاون المالي والاقتصادي والتجاري من ناحية، والجوانب السياسية ومستقبل امن للمنطقة من ناحية أخرى بما في ذلك العلاقات الثقافية والإنسانية. وهذه تمثل بنود المؤتمر الوزاري الأوربي ــ المتوسطي الأول الذي انعقد في مدينة برشلونة في تشرين الثاني 1995 إذ انبثقت منه الشراكة المتوسطية، وفيما يتعلق بالهدف الاقتصادي للشراكة، فهو يلخص في تحقيق منطقة تجارة حرة لحوض البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2010، بين (27) دولة، يقدر سكانها باكثر من (400) مليون نسمة وتشمل (15) دولة أوربية، و(12) دولة متوسطية أخرى، ومنها (8) دول عربية (سوريا، لبنان، تونس، المغرب، الأردن، فلسطين، الجزائر، مصر) و (4) دول غير عربية هي: (تركيا، قبرص، مالطا، (اسرائيل)). مما يعني انها ستضم ثلاث قارات (أوربا، أفريقيا، أسيا). (**علي ، 2006 : 65**) وتختلف درجة الإرتباط التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط من دولة لأخرى حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال المؤشرات التالية : (**جمال ، 2005 : 176**)

- يوجد ارتباط تجاري كبير وقوي لدول المغرب العربي (المغرب, تونس, الجزائر) مع الإتحاد الأوروبي بحوالي 3/4 من المبادلات.
- ارتباط تجاري كبير أيضا لتركيا مع أوروبا (52% من مبادلاتها)
- ارتباط تجاري ضعيف بالنسبة لكل من سوريا ولبنان.
- ارتباط تجاري أقل مع أوروبا لكل من (إسرائيل) , مصر الأردن مقارنة مع باقي العالم, وهذا ما يوضحه الجدول رقم(4):

الجدول رقم (4) الأهمية النسبية للمجموعة الأوروبية في صادرات وواردات بعض الدول العربية المتوسطية (1974-1994-2003) (%)

الدول	74–76	77–79	80–84	85–89	90–94	متوسط 74–94	متوسط 95–2003
الصادرات إلى أوربا إلى جملة الصادرات:							
تونس	66.9	68.4	58.2	74.0	77.0	68.9	67
الجزائر	52.4	38.3	58.1	70.8	68.9	57.7	65
المغرب	56.7	61.3	57.0	59.9	61.0	59.2	77
الأردن	2.7	1.2	2.4	5.6	4.9	03.3	5

سوريا	45.7	52.3	50.9	37.2	52.4	47.7	46
لبنان	17.1	6.5	7.5	18.4	17.8	13.5	15
مصر	18.4	39.4	43.5	39.1	46.1	37.3	42
الواردات من أوروبا إلى جملة الواردات:							
تونس	63.2	66.1	67.5	66.6	69.0	66.5	68
الجزائر	61.8	60.3	59.2	59.5	62.4	60.6	55
المغرب	52.9	54.4	46.7	52.2	53.4	51.9	67
الأردن	33.6	37.4	32.3	30.9	32.3	33.3	31
سوريا	36.8	37.4	30.9	36.7	38.0	36.0	37
لبنان	44.3	48.0	45.0	46.9	44.0	45.6	47
مصر	35.0	39.9	41.7	39.8	38.5	39.0	41

*المصدر : **جمال ، عموره : دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2005 – 2006 . ص 177***

2– اهداف الشراكة الاورومتوسطية :

جاء اعلان برشلونة بمجموعة من الاهداف للشراكة الاورومتوسطية وهي كالاتي : **(جميلة ، 2008 : 37)**

أ– تنمية المنطقة اقتصادياً واجتماعياً بشكل دائم عبر محاربة الفقر وايجاد فرص افضل للتقارب بين الثقافات .

ب– تقليل الفوارق التنموية وتقليص فجوات التطورفي المنطقة الاورومتوسطية .

اما الاهداف و المزايا التي تتوخاها الدول العربية ــ المتوسطية من هذه الشراكة فهي : **(علي ، 2006 : 66)**

1.فتح الأسواق الأوربية امام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب سياسة الحماية الزراعية المشتركة (CAP) لأعضاء المجموعة الأوربية من جهة أخرى، وبذلك ستضمن هذه الدول تحقيق فائض كبير في مبادلاتها التجارية مع الدول الأوربية.

2.الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة الأوربية منها، بالإضافة إلى دور البنك الأوربي للاستثمار في هذا المجال.

3.تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا عن طريق المشاريع الاستثمارية الأوربية على الأرض العربية.

بالإضافة إلى ان الشراكة الأوربية ــ المتوسطية تخدم التوجهات الأوربية بدرجة أولى وأساسية عن طريق السعي لتحقيق الأهداف الاتية : (**علي** ، **2006 : 65**)

1.تقوية اقتصادات المجموعة الأوربية عن طريق توسيع مناطق نفوذها لتشمل حوض البحر الأبيض المتوسط.

2.تدعيم الموقف الأوربي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة واليابان).

3.تعزيز قدرتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

4- وضع حد لارتفاع معدلات الهجرة غير المرغوب فيها من دول جنوب البحر المتوسط اليها لتفادى أثارها السلبية على مستوى العمالة لديها.

5.ضمان سوق ضخم لمنتجاتها.

3- آثار الشراكة الاوربية – المتوسطية على الدول العربية الاعضاء :

تكمن أهم الآثار التي تفرضها الشراكة الأوربية على الاقتصاديات العربية في الاتي:

أ – .يؤدي عدم التوازن في اتفاقات المشاركة إلى تقليل استفادة الدول العربية من المزايا النسبية التي تتوفر لها في التجارة الخارجية لبعض السلع، وخاصة السلع الزراعية، إذ لا يعطي الاتفاق للصادرات الزراعية العربية المزايا نفسها التي يعطيها للصادرات الصناعية، وهو ما لا يتفق مع المصالح العربية للعديد من الدول العربية، ويتنافى مع الأهداف الأساسية للمشاركة التي تعمل على تحقيق الفائدة للطرفين بناء على ما يتوفر لهما مع مزايا نسبية. (**علي** ، **2006 : 68**)

ب – سيؤدي انخفاض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات العربية من الاتحاد الاوربي الى تدني ايرادات الموازنات العامة للدول العربية ، واعاقة تنفيذ مشاريع التنمية ،وهنا تظهر ازدواجية المعايير الاوربية ، فبالنسبة للصادرات الاوربية من السلع الصناعية يطلب الاتحاد الاوربي من الدول العربية ان تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية ، وبالنسبة للصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية الى الاتحاد الاوربي فان الاخير يضع اماها العراقيل الكثيرة ، حتى لا تدخل الا ضمن الحدود المسموح بها في نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الاوربي .(**جميلة ، 2008 : 38**)

ج – سوف تؤدي قواعد المنشأ التي وضعتها اتفاقات المشاركة إلى تقليل فرص نفاذ السلع العربية إلى الأسواق الأوربية، كما انها من الممكن ان تؤدي إلى تحول التجارة العربية، وخاصة في جانب الواردات، لتتجه أكثر إلى دول الاتحاد الأوربي والدول الموقعة على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوربي،

وذلك للاستفادة من مبدأ تراكم المنشأ، ويمكن ان يكون هذا التحول في التجارة الخارجية العربية لا يقوم على أسس اقتصادية سليمة، من حيث تحديد الأطراف التي من مصلحة الدول العربية ان تقيم معها منطقة تجارة حرة. (**علي ، 2006 : 69**)

ثانياً :السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) COMESSA)*(

تأسست هذه الجماعة في عام 1994 لتحل محل ما كان يعرف بمنطقة اتفاقيات التفضيل التجاري لشرق وجنوب افريقيا P.T.A ومنذ ان بدأت الكوميسا تبنت ما يعرف بمفهوم (التكامل ذي التوجه السوقي) إذ يتم اعطاء فرصة للقطاع الخاص ليساهم في النشاط الاقتصادي بصورة ملموسة . (**عبد العزيز ، 2001 : 14**) وتضم الكوميسا في عضويتها اكثر من 20 دولة منها 4 دول عربية هي كل من (مصر والسودان وجيبوتي وجزر القمر) اضافة الى الدول الافريقية التالية : (انجولا ، بوروندي ، الكونغو ، ارتيريا ، كينيا ، ليسوتو ، مدغشقر ، ملاوي ، موريشيوس ، موزمبيق ، ناميبيا ، رواندا ، سيشل ، زيمبابوي ، زامبيا ، اوغندا ، تنزانيا ، سوازيلاند ، اثيوبيا) **(عبد العزيز ، 2001 : 23)**

لقد حددت الاتفاقية المنشأة للكوميسا وفي مادتها الثالثة مجموعة من الأهداف تؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتيسير وتحسين التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي: (**رميدي ، 2006 : 200 –201)**

– السعي إلى تنمية مطردة للدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هياكل إنتاجها وتسويق منتجاتها.

– تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي، خاصة التجارة والجمارك والصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والموارد الطبيعية.... بحيث يكون الهدف الأسمى هو رفع مستويات المعيشة وتقوية العلاقات بين الدول.

– تشجيع التنمية المشتركة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي والتطبيق المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي والبرامج.

– إبراز دور القطاع الخاص والغرف التجارية وتشجيعها على أداء مهام جديدة تتناسب إيجابيا مع أهداف مجموعة الكوميسا.

– التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي والمحلي بما في ذلك الدعم المشترك للبحث العلمي والتكنولوجي من أجل تحقيق التنمية.

– التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية، وذلك حتى لا تبقى

)*(COMESSA : Common Market for Eastern and Southern Africa

الدول الأعضاء بمعزل عن العالم الخارجي بما يستوجب قيام علاقات قوية بين الكوميسا والعالم الخارجي، وتعزيز التعاون وإتاحة الفرص المناسبة دون وجود تهديدات خارجية.
– الإسهام في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى اتحاد إفريقي، وذلك حتى لا تتنصل الدول الأعضاء من مسؤولياتها القارية

المحور الثاني
التكتلات الاقتصادية الاقليمية : الاسس والمنطلقات

اولاً : مفهوم التكتلات الاقليمية :

يعرف التكتل الاقتصادي الاقليمي بانه اتفاق عدد من الدول المنتمية الى اقليم اقتصادي معين كاوربا الغربية والمنطقة العربية وامركا الشمالية ، وغيرها ، لاقامة ارتباط فيما بينها في شكل من اشكال التكامل الاقتصادي الا انه في الوقت الراهن اصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي اعضاءها لاكثر من اقليم جغرافي كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادي (ابيك) وتكتل الامريكتين) (**براهيمي ، 1981 : 27**)

كما يعرف البعض التكتل الاقليمي بانا سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة او حتى قريبة او بعيدة عن بعضها البعض لذلك يسبغون عليها صفة (الاقليمية المنفتحة او الجديدة) ، ومن شروطها ان تكون مفتوحة العضوية (Open membership) لمن ترغب من الدول الاخرى بالانضمام بالتكتل وشرط عدم المنع من تحرير تجارة اي عضو اي عضو فيها لتمتد مكاسب التكتل الاقليمي الى الدول غير الاعضاء ، والشرط الثالث هو التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة اي امكانية تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية MFN بالنسبة لتلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية عن غيرها من الدول ، ولذلك فهي ليست بحاجة الى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير الاعضاء بالنسبة لتلك القطاعات . (**لحسن ، 2009 : 109**)
ان اهم شروط الاندماج والتكتل الاقليمي تمكن في ماياتي : (**براهيمي ، 1981 : 27**)

1- وجود روابط توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي وصعيد المعلومات والمستوى الوظيفي او التقني .
2- التنسيق بين البرامج الاقتصادية او السعي الى تحقيق التماسك بين هذه البرامج على مستوى المجموعة المعنية .
3- التجانس الجغرافي والتاريخي والديموغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه .

ويمر التكتل الاقليمي بعدد من المراحل التطورية وصولاً الى تحقيق الاتحاد النقدي ، ويبين الشكل (1) التالي مراحل التكتل الاقليمي .

الشكل (1) مراحل تطور التكتل الاقتصادي الاقليمي

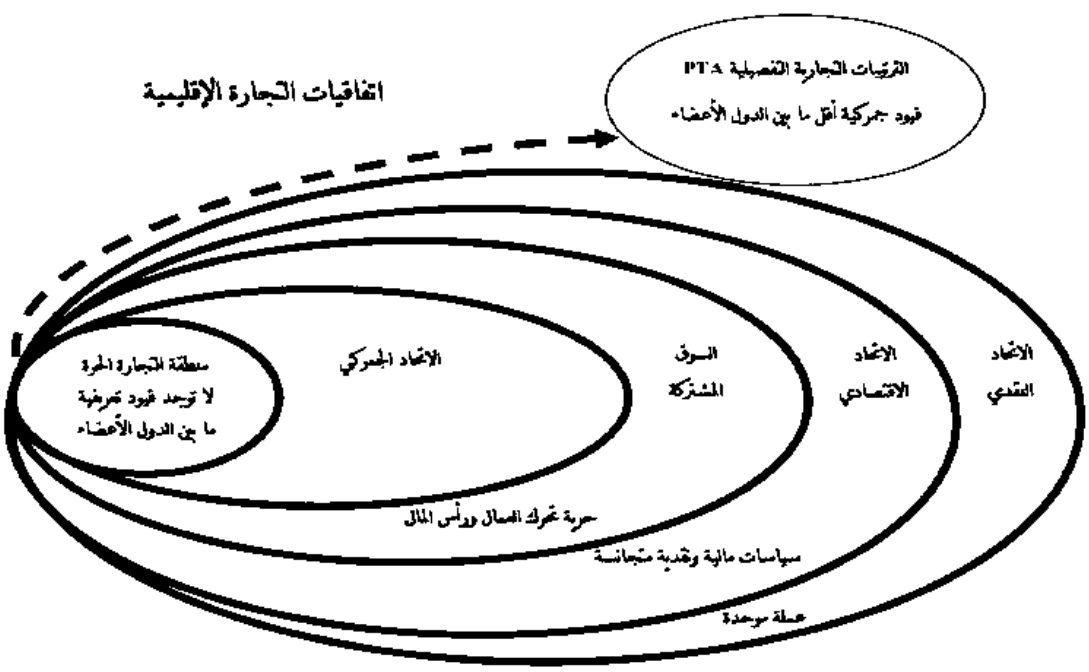

المصدر :المعهد العربي للتخطيط، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي ، سلسلة " جسر التنمية " ، العدد 81 ، الكويت ، آذار ، 2009 ، ص 9 .

ثانياً : مبررات واسباب قيام التكتل الاقتصادي الاقليمي :

تقف العديد من المبررات والاسباب وراء توجه دولة / دول الى الانخراط وتشكيل التكتل الاقتصادي الاقليمي ومن تلك المبررات :

1- تحويل التجارة : يشير تحويل التجارة الى ان منطقة التجارة الحرة تحول التجارة من المنتج (الاكثر كفاءة) خارج المنطقة الى المنتج (الاقل كفاءة) داخل المنطقة ، وفي بعض الحالات قد يخفض تحويل التجارة الرفاه العام ، الا انه يحسنه في احيان اخرى . **(الأمم المتحدة ، 2009 : 11)**

2- خلق التجارة : يعني خلق التجارة بان انشاء منطقة التجارة الحرة توجد فرصاً تجارية خارجية ما كان يمكن ان توجد بدون المنطقة ، وكنتيجة لذلك يظهر منتجون اكثر كفاءة ، وعليه فان مستوى الرفاه العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف **(الأمم المتحدة، 2009 : 12)**

ان التكتل الاقتصادي الاقليمي لكي يكون مبرراً لابد ان يكون الاثر الصافي لخلق التجارة وتحويلها اثراً موجباً على الرفاه العام .

كما ان الاسباب التي تدفع باتجاه قيام هذه التكتلات الاقليمية متنوعة ايضاً فمنها الاقتصادية والسياسية والامنية وغيرها .

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي: **(رميدي ،2006 : 38)**

- التمتع بوفورات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق الى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفورات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج ، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

-خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي(كالسدود، المطارات ، الطرق، المعاهد العلمية.....).

- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية: قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها

ولذلك فقد ظهرت العديد من التكتلات والترتيبات الاقتصادية الاقليمية في العالم ، والتي يمكن ايضاح اهمها من خلال الجدول (3) التالي :

الجدول (3) اهم التكتلات الاقتصادية الاقليمية في العالم

الاتفاقية	نوعها	الدول الاعضاء
اتحاد جنوب شرق آسيا ASEAN	اتفاقية تجارة حرة	بروناي، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، مينمار،الفليبين، السنغابور، تايلاند، الفيتنام

منطقة التجارة الحرة لدول البلطيق BAFTA	اتفاقية تجارة حرة	إستونيا، لاتفيا، لتوانيا
التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC	اتفاقية تفضيلية	أذربيجان،ألبانيا،أرمينيا،بلغاريا،جو رجيا،اليونان، مالدوفيا، أوكرانيا ، رومانيا، روسيا، تركيا
مجموعة الأندين CAN	اتفاقية تفضيلية	بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، فنزويلا
اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى CEFTA	اتفاقية تجارة حرة	بلغاريا، التشيك، المجر، بولونيا،رومانيا، سلوفاكيا،سلوفينيا
اتفاقية العلاقات التجارية CER	اتفاقية تجارة حرة	أستراليا، نيوزيلندا
كومنلوث الدول المستقلة CIS	اتفاقية تجارة حرة	أذربيجان،أرمينيا، بلا روسيا، جو رجيا، ملدوفيا، كزاخستان،روسيا،أوكرانيا، أزباكستان، طاجاكستان، جمهورية الكركيز
مجلس التعاون الاقتصادي المشترك COMECON	اتحاد جمركي	بلغاريا،التشيك،سلوفاكيا،المجر،بولندا، رومانيا،روسيا.
اتفاقية التجارة الحرة الكندية الامريكية CUFTA	اتفاقية تجارة حرة	كندا،الولايات المتحدة الأمريكية
الجماعة الاقتصادية الأورو آسيوية EAEC	اتحاد جمركي	بلاروسيا،كازاخستان، كيركيز، روسيا، طاجاكستان
منطقة الجماعة الاقتصادية EEA	اتفاقية تجارة حرة	الجماعة الاقتصادية الأوروبية،أيسلندا،ليشينتاين، النرويج
المجموعة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA	اتفاقية تجارة حرة	أيسلندا، ليشينتاين، النرويج،سويسرا
مجموعة الثلاث	اتفاقية تجارة حرة	كولومبيا،المكسيك،فنزويلا
مجموعة التكامل لأمريكا اللاتينية LAIA	اتفاقية تفضيلية	الأرجنتين،بوليفيا،البرازيل،تشيلي،كولومبيا،كوبا،الإكوادور،المكسيك،الباراغواي البيرو، الأورغواي،فنزويلا
السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR	اتحاد جمركي	الأرجنتين،البرازيل،الباراغواي الأوروغواي
NAFTAاتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية	اتفاقية تجارة حرة	كندا، المكسيك،الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر : الوافي ، اسيا : التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر / باتنه ، الجزائر ، 2006 – 2007 .ص 91 .

ثالثاً :السمات الأساسية للتكتلات االاقتصادية لاقليمية :

هناك بعض السمات التي باتت تتميز بها التكتلات الاقتصادية الاقليمية وهي كما يأتي : **(لحسن ، 2009 : 110)**

أ – التكتلات الاقليمية الجديدة هي انعكاس للتوجهات والافكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق ، نتيجة للتغيرات الكبيرة في بنية النظام العالمي على المستويات السياسية والكنولوجية والتجارية ووسائل الاتصال وغيرها .

ب – تركز الترتيبات التكاملية الاقليمية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والسعي نحو التكامل النقدي والمالي ، والتعاون العلمي والتقني والبيئي وحتى السياسي .

ج – تتسم معظم التريبات الاقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية اعضاء في عدة تكتلات اقليمية في نفس الوقت فالولايات المتحدة الامريكية عضو في اتفاقية الـــ (NAFTA) وعضو ايضاً في تجمع الـــ (APEC) ، ولا يخفى تعدد العضوية لعدد كبير من الاقطار العربية في تكتلات وتجمعات اقليمية في المنطقة العربية ومايجاورها .

رابعاً : **منظمة التجارة العالمية والتكاملات الاقليمية :**

تعد المادة 24 اهم مرجع في اتفاقية الجات 1994 بخصوص التكامل الاقتصادي الاقليمي ، مع انه يمكن النظر الى اتفاقيات التجارة الاقليمية على انها مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز الا ان المادة 24 جعلتها ضمن شروط محددة ما دام الهدف منها هو زيادة حرية التجارة التي يؤمل ان تؤدي الى قيام تكامل اعمق بين اقتصادات الدول الاعضاء في هذه الاتفاقيات حسب الفقرة 4 من هذه المادة . **(الغول ، 2003 ، 4)**

ان الشروط التي وضعتها المادة 24 لاعتبار التجمعات الاقليمية منسجمة مع مبادئ تحرير التجارة في النظام المتعدد ، تتخلص بالاتي : **(الغول ، 2003 ، 5-7)**

1- **شرط اقامة اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة** : توضح الفقرة 8 من المادة 24 تعريف الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة .

فالاتحاد الجمركي هو احلال منطقة جمركية واحدة محل عدة مناطق جمركية سابقاً ، بحيث يؤدي ذلك الى الغاء الرسوم الجمركية والانظمة الاخرى المقيدة للتجارة على معظم االتجارة بين اعضاء الاتحاد الجمركي

وعلى اقل تقدير معظم التجارة في المنتجات التي منشؤها اقاليم الاتحاد ، وان تطبق اقاليم الاتحاد الجمركي رسماً جمركياً موحداً تجاه التجارة مع غير الاعضاء في هذا الاتحاد .

اما منطقة التجارة الحرة فتعني قيام منطقتين جمركيتين او اكثر بالغاء الرسوم الجمركية وغيرها من القيود التجارية عن معظم التجارة المتبادلة بينهما في المنتجات التي منشؤها الدول المشاركة في منطقة التجارة الحرة ، وفي حالة الاتحاد الجمركي تشمل المبادلات التجارية المنتجات المستوردة من خارج الاتحاد والمنتجات التي منشؤها دول الاتحاد ، ويحق لكل دولة في منطقة التجارة الحرة الاحتفاظ برسومها الجمركية المفروضة على تجارة الدول غير الاعضاء في منطقة التجارة الحرة دون الالتزام برسم جمركي موحد ، وهذا هو الفرق الجوهري بينها وبين الاتحاد الجمركي .

2- شرط الغاء الرسوم الجمركية وغيرها من الانظمة المقيدة للتجارة :

توضح الفقرة 5 /أ من المادة 24 انه يجب ان لاتكون الرسوم وغيرها من الانظمة التجارية التي تطبق عند انشاء الاتحاد الجمركي او الاتفاقية التس ستؤدي الى قيام اتحاد جمركي اعلى او اكثر تقييداً من التاثير العام الذي يمكن ان تحدثه الرسوم والانظمة التجارية التي كانت سائدة في الاقاليم المشاركة في الاتحاد الجمركي قبل انشائه .

وقد جعلت المادة 24 احتساب التاثير العام الذي تحدثه مثل تلك الرسوم يستند الى التقييم العام للمتوسط المرجح للنسب التعرفية والرسوم الجمركية المحصلة ، اما بالنسبة للانظمة التجارية التي يصعب تقييمها كمياً فيدرس كل منها على حده ويقيم اثرها على تدفق التجارة نتيجة التزام الاتحاد الجمركي بتعرفة جمركية موحدة تجاه الدول الاخرى غير الاعضاء ، وفي حالة منطقة التجارة الحرة وتجارتها مع الاطراف المتعاقدة غير الاعضاء فيجب الا لا تكون الرسوم والانظمة التجارية الاخرى اعلى مما كان مطبقاً في كل دولة قبل انشاء منطقة التجارة الحرة .

ج- الفترة الزمنية لاتمام قيام منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي :

ينبغي ان يتم انشاء اتحاد جمركي ومنطقة تجارة حرة وتطبيق التزاماتها تدريجياً خلال فترة زمنية معقولة ضمن برنامج وخطة محددين ، لكن المادة تلك لا تحدد الفترة الزمنية المعقولة ، وفي جولة الاورغواي للمفاوضات متعددة الاطراف تم تحديدها بمدة لا تزيد على عشر سنوات الا في حالات استثنائية على ان ان تقدم الاقاليم المشاركة في الاتفاقية توضيحاً شاملاً الى مجلس التجارة في السلعن حاجتها الى فترة اطول، اذا رات ان فترة العشر سنوات غير كافية .

د- شرط معظم المبادلات التجارية :

يهدف هذا الشرط الى ضمان التزام الاطراف المشاركة في مثل هذه الترتيبات الاقليمية بالسير في اجراءات تحرير التجارة الى ابعد الحدود ، مما يضمن عدم الانحراف كثيراً عن مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ويجعل من هذه الترتيبات الاقليمية عاملاً معززاً لجهود تحرير التجارة ضمن النظام متعدد الاطراف .

هـ- شرط الاخطار الاجرائي :

يتوقع من الاطراف المشاركة في الاتفاقيات التجارية الاقليمية ان تقوم باخطار منظمة التجارة العالمية عن هذه الاتفاقيات قبل تنفيذها ، وذلك لتفحصها وابداء الرأي في مدى تلبيتها لمتطلبات قواعد التجارة في اتفاقيات الجات ، لكن واقع الحال يختلف ، إذ انه وفي غالبية الحالات تبدأ اطراف التكامل الاقليمي بتنفيذ اتفاقها قبل الاخطار الذي قد تمضي سنوات قبل القيام به ، ويصبح الوقت ربما متاخراً لتغيير او حتى تعديل شروط الاتفاق اذا تبين انه غير منسجم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية .

خامساً :الإشكالات التي تواجه الترتيبات الاقليمية الجديدة : (لحسن ، 2009 : 116)

1- **قواعد المنشأ :** تعد هذه قضية ملازمة للاتفاقيات الاقليمية ، وتتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الاعضاء في الترتيب الاقليمي ،وهناك اختلافات واضحة حول هذه القضية في الترتيبات الاقليمية ، فالولايات المتحدة مثلاً تعتمد في اتفاقياتها الثنائية مع الدول على ان تقوم باحتساب الحد الاعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ ، وفي الاتحاد الاوربي تتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الاولية المتاحة محلياً و المواد الاولية المستوردة التي تدخل في الانتاج ، ويتم ذلك من خلال بروتوكول خاص .

2- **حماية حقوق الملكية الفكرية :**ما يلاحظ في هذا المجال ان الاتفاقيات الخاصة الثنائية الموقعة مع كل من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية وجود بنود والتزامات تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية وهذا التوجه ليس بالجديد ففي اثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة اورغواي ومؤتمرات المنظمة ظهرت اقتراحات مفادها انه اذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فان الولايات المتحدة ترى ان تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقيات ثنائية ، غير ان ظهور تباين في حجم التنازلات في هذا الصدد قد ولد بعض التضارب بين النظام المتعدد واتفاقية TRIPS وشموليات

الاتفاقيات الاقليمية الثنائية والمتعددة ضمن ما يعرف بـــ TRIPS PLUS والتي تعني اضافة التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية .

3- تباين القوى والاداء الاقتصاديين :

يتجلى هذا التباين مع اندفاع الدول النامية نحو اعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعياً وهنا يثار تساؤلاً مهماً مفاده : هل ان المنشاءات الانتاجية في الدول النامية قادرة على الصمود والمنافسة ؟ ان المتابعة الوثيقة لما يجري حالياً في هذا المجال تعطي انطباعاً بالتسرع في اقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود اهداف اقتصادية واضحة ، فهناك دولً لا تملك مقومات اقتصادية او قاعدة انتاجية قوية او صناعات تعتمد على تكنولوجيا او حتى مدخلات وموارد بشرية مدربة ، وقامت تلك الدول بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعياً ، فكيف يمكن لقطاعاتها ان تجاري ذلك لذا وجب التاني ودراسة الاثار المتوقعة قبل عقد مثل تلك الاتفاقيات الثنائية . **(الحسن ، 2009 : 117)**

سادساً : تكاليف التكتلات الاقليمية :

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب و تكاليف
على هذه الدول ، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة و ليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات و المصاعب منها .**(الوافي ، 2006 : 70)**

1- ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد و نأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي و النقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى 3% من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز60 % من الناتج المحلي الخام،كما أن معدلات التضخم و الفوائد في المدى الطويل لا بد أن تكون محصورة في مجال معين .

2- اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات و الصناعات المحلية في دول الاتحاد عن بعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين المصلحة العامة و السياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها و أن تعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية، و أن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها . **(الوافي ، 2006 : 70)**

ج- المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة و مستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف و تدني شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة .

د- تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل اتجاه المبادلات وحريتها، كما يحتمل أن تكون إيجابيات وتكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية والمالية و الاجتماعية و السياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا وبدرجات متفاوتة. (**الوافي ، 2006 : 71**)

ان من الضروري تفادي الاختلافات القوية، لأن اختيار التكامل الاقتصادي لا يجب أن ينسي كل دولة حقيقة أولوياتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكامل اكثر من إيجابياته.

المحور الثالث

مشروع التكتل الشرق اوسطي واثاره الاقتصادية على التكامل الاقتصادي العربي

اولاً : المشروع الشرق اوسطي :

1 - الاطر المؤسسية للمشروع :

كان حاييم وايزمان أول رئيس (إسرائيل) قد تحدث عام 1950 عن صيرورة (اسرائيل)سويسرا جديدة تمد اسواق الشرق الاوسط بالبضائع الاستهلاكية ...

وفي عام 1952 اكد " ناحوم جولدمان " رئيس الوكالة اليهودية السابق بان (اسرائيل)التي تمثل الان 1% من مساحة العالم العربي عن طريق الحرب والمواجهة الساخنة يمكنها احتلال مساحة العالم العربي عن طريق السلام والتعاون الاقتصادي .(**حوات ، 2002 : 162**)

وفي عام 1965 توصل " شيفر " المتخصص في اقتصاد الدول العربية في نهاية دراسته التي كلفته بها جولدامائير الى نتيجتين مهمتين : .(**حوات ، 2002 : 163**)

الاولى : تناولت اثر السلام على خفض الانفاق العسكري في كل من مصر و(اسرائيل) والذي كان يتراوح بين 25 -30 % من الناتج القومي .

الثانية : توقعت انفتاح(اسرائيل) على النظام العربي على ان تلعب دوراً حيوياً لتامين الاتصال البري بين مصر والدول العربية في المشرق والخليج

ولم ينس شيفر التطرق في دراسته الى وضع التكنولوجيا والخبرات اليهودية وخدمة التنمية الزراعية ومشروعات الطاقة والثروات الطبيعية في الوطن العربي

لقد تولد النظام الشرق اوسطي عما اسماه جورج بوش رئيس الولايات المتحدة السابق بـــ " النظام الدولي الجديد " وذلك بعد نشوء ازمة الخليج الثانية عام 1990 وقد كان للنظام الاخير مضمونان احدهما سياسي تمثل بالدعوة الى الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة سلمياً وتمتع المواطنين بالحريات الاساسية وبحقوق الانسان ، وثانيهما اقتصادي تضمن ضرورة عولمة الاقتصاد الدولي على اساس القوانين الراسمالية الاساسية المتمثلة باخضاع الاقتصادات الوطنية لقوانين السوق ، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني ومن هيمنة القطاع العام والتحول نحو القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية ، وتسهيل حركة الاستثمارات ، لذا فان السمة الاساسية للنظام الاقتصادي الشرق اوسطي تكمن في هيمنة اقتصاد السوق في دول النظام وحرية انتقال السلع والخدمات والاشخاص ورؤوس الاموال بينها مع قيام تعاون تنموي بينها ... وفي هذا الصدد فان اسرائيل لا تريد ان توقع اتفاقياتسلام ثنائية مع الدول العربية فقط وانما العمل على تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية معها وتحقيق تعاون اقتصادي كامل معها(**الامام ، 1998 : 228 – 229**)

و كان شيمون بيريز (رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق) قد بين الابعاد الاقتصادية في قضية التعاون الشرق اوسطي حينما قرر بصراحة ان انشاء " منظمة تعاون اقليمية تتحرك على قاعدة (فوق قومية) هو السبيل الوحيد لرفع مستويات المعيشة في منطقة الشرق الاوسط (لاحظ ان اسرائيل مصنفة عالمياً في فئة البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها 15920 دولار في 1995 ومن ثم تخفف التوترات فيها وازالة المناخ الذي تنشأ فيه الاصولية ويضيف قائلاً انه ما من اقتصاد مكافح اليوم يستطيع ان ينمو من دون ان يتلقى معونة خارجية او يصبح جزءاً من نظام اقليمي اوسع " (**احمد ، 2000 : 260 – 262)**

لقد بدأت اسرائيل العمل على تحقيق النظام الاقليمي الشرق اوسطي عبر المفاوضات المتعددة الاطراف والتي تهدف الى تدشين علاقات التعاون بين اسرائيل والدول العربية تشارك فيها اطراف اقليمية اخرى ويدعو بيريز الى تحقيقه على مرحلتين : .(**حوات ، 2002 : 171**)

الاولى : تنظيم مشاريع مشتركة بينها وبين بعض الاقطار في المشرق العربي وربما يضاف اليها تركيا في مجالات عديدة .

الثانية : فتتضمن اقامة سوق شرق اوسطية مشتركة مع مؤسساتها المركزية على غرار السوق الاوربية المشتركة ، وخلال النهائية تصبح الاعمال الاقتصادية اهم من السياسة والسوق اهم من الدول ، والمنافسة اهم من الحدود القديمة الامر الذي سيؤدي الى ظهور هوية شرق اوسطية جديدة

ويشتمل الربط الاقليمي بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الاسرائيلي على مشاريع جوهرية عديدة في مجالات الطاقة والسياحة والزراعة والبنية التحتية والمياه وقناة تربط بين البحر الميت وخليج العقبة لتوليد الطاقة الكهربائية لمشروعات صناعية وزراعية في المنطقة ، وتحويل الجولان الى منطقة صناعية مشتركة بين سوريا واسرائيل واقامة بنك اقليمي للشرق الاوسط ، وحتى اقامة " جامعة الشرق الاوسط " **(الامام ، 1998 : 225)**

وترتبط هذه المشاريع الاقتصادية بمشاريع السلام الاسرائيلية – الامريكية التي تفترض براي دعاتها استراتيجيتين هما : **(الامام ، 1998 : 225)**

1- تقليص الدافع الاستراتيجي لتدخل الدول في الشؤون الاقتصادية بما يسمح بقيام نظام اقتصادي اكثر حرية .

ب – قيام نظام اقليمي لتقسيم العمل تسانده حركة اوسع لانتقال السلع ورؤوس الاموال .

وهكذا يتمثل البعد الاقتصادي للنظام الشرق اوسطي في فكرة السوق الشرق اوسطية القائمة على مفهوم التعاون الاقليمي التي تتكرر في جميع الاوراق الامريكية (ورقة هارفارد) والاوربية والبنك الدولي بالاضافة الى الدراسات الاسرائيلية في هذا الخصوص .

وتؤكد جميع هذه الاوراق على فكرة " الليبرالية " التي يجب ان يقوم عليها الاصلاح الاقتصادي في جميع الاقطار الشرق اوسطية بخاصة العربية منها ، من اجل انتاج فئات اجتماعية ذات مصلحة في السلام وعلى فكرة الربط بين السلام السياسي والاصلاح الاقتصادي والتعاون الاقليمي من خلال (سوق شرق اوسطية) تستهدف تعزيز الوجود الاسرائيلي زتواصل نموه ، ونقل عبء ذلك نحو المنطقة العربية وبالتالي دمجه فيها لتستفيد منه نفطياً وتجارياً ومالياً ، بحيث لا يمكن لتلك الاقطار الفكاك منه او تجاوزه الى نظام اقتصادي اقليمي عربي مستقل عنه او متجاوزاً له . **((الامام ، 1998 : 226)**

2- موقع تركيا في المشروع الشرق اوسطي :

يختلف موقف العرب في النظام الشرق اوسطي عن موقف تركيا ، فاذا كانت تركيا تعتبر احدى ادوات تنفيذه ، يعتبر العرب موضع التنفيذ

والفعل ، ،إذ ان التفكير في اقامة هذا النظام قائم على ان يحل محل النظام الاقليمي العربي الحالي المتمثل في جامعة الدول العربية ، وهو ما لايسمح للعرب بالقيام بدور متكامل في هذا النظام . (**كولوغلو ،1995 : 417**)

وعلى الصعيد الاقتصادي ولا سيما في مرحلة ما بعد حرب الخليج وجهت تركيا دعوة للتعاون الشرق اوسطي بمشاركة كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل لضمان احلال السلام نذكر منها : .(**حوات ، 2002 : 217**)

– طرح مشروع مياه السلام ومشاركة اسرائيل فيه وحدث تنسيق اسرائيلي – تركي في هذا الصدد من خلال اجتماعين لاوزال وبيريز في 11/8/1991 في مدينة عوجيك الساحلية التركية بعد ان سبقه اجتماع في امستردام في 8–4–1991

– اعلان الرئيس اوزال في 11–2–1991 ترحيب تركيا بعقد قمة شرق اوسطية في اسطنبول في الفترة من 3–9 نوفمبر 1991 بمشاركة دول الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل وبعض الدول الاسيوية والاوربية والولايات المتحدة الامريكية وكندا لمناقشة قضايا اقليمية من بينها المياه .

ثانياً : دعائم وابعاد المشروع الشرق اوسطي :

يقوم المشروع الشرق اوسطي على دعامتين اقتصاديتين رئيسيتين وهما : (**الامام ، 1998 : 234**)

1– الانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم بعامة وعاى دول منطقة الشرق الاوسط بخاصة شاملة الدول العربية وغير العربية واسرائيل ضمن العولمة القائمة على نظام السوق والتجارة الدولية الحرة والمتعددة الاطراف .

2– التعاون الاقليمي الاطراف الذي يستند الى الانفتاح الكامل بين دول المنطقة تجارياً ويستهدف – اسرائيلياً وامريكياً – اقاممة تجمع اقليمي شرق اوسطي بديل من تجمع اقليمي عربي تشغل فيه اسرائيل مركزاً متفوقاً ومتميزاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتقوم فيه بدور القوة الاقليمية المهيمنة والعظمى ولن يكون هذا التعاون الاقليمي بشكل سوق مشتركة و لااتحاد جمركي وانما سيتراوح بين نظام تعاون وتعدد الاطراف يلعب فيه القطاع الخاص الدور الاساسي ومنطقة تجارة حرة متعددة المراحل زمنياً وجغرافياً بدئاً من البنكلوكس الصغير (فلسطين والاردن واسرائيل) مروراً بمنطقة تجارة حرة اوسع تبدأ بمصر وسوريا ولبنان ثم السعودية والخليج العربي والعراق والجزيرة العربية وانتهاءاً باقطار الشمال الافريقي العربي على ان يعقب ذلك مرحلة الشراكة المتوسطية مشكلة بذلك همزة الوصل بين سوقي المشرق والمغرب من جهة ، والاتحاد الاوربي من جهة اخرى والهدف من ذلك كله هو تحقيق تكامل اقتصادي ذي مستويات متعددة ومتداخلة تكون فيه اسرائيل

القطب الاقليمي الرئيسي وتكون كلفة الانفصال عنه غالية جداً بالنسبة للاقطار العربية اذا ما حاولت ذلك مستقبلاً .

ان الابعاد الرئيسية للعلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية و(اسرائيل) ضمن نفس المشروع الشرق اوسطي فتتجلى فيما يأتي :

1- التبادل التجاري للسلع والخدمات : ان فتح ابواب التبادل التجاري بين(اسرائيل) والبلدان العربية ولاسيما المتخمة لها والقريبة منها جغرافياً يتيح لها على اقل تقدير جميع المنافع المتاتية من التجارة الدولية ، وعلى راسها اضافة اسواق جديدة تصل اليها منتجاتها وتكون لها فيها ميزة القرب الجغرافي التي تزيد من قدرتها على المزاحمة والحلول محل مصدرين اخرين في هذه الاسواق ، كما تضيف منها مصادر جديدة لاحتياجاتها من المستوردات قد تكون اقل كلفة ، على الاقل بسبب القرب الجغرافي لهذه المصادر .(**كنعان ، 2005 : 290**)

2- انتقال العمال ورؤوس الاموال : لقد اتبعت اسرائيل سياسة الاستفادة من القوة العاملة العربية الرخيصة من الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام 1967 ، ان التزام اي دولة عربية في ظل اتفاقيات التسوية بعلاقات مفتوحة لانتقال العمال من مواطنيها للعمل في اسرائيل يعود في جانبه المباشر بالنفع المادي على البلد المصدر للعمال ، ولا سيما اذا كانت في ذلك البلد المصدر للعمالة بطالة متفشية ، لكنه يشتمل على اضرار : .(**كنعان ، 2005 : 291**)

– تخفيف الضغوط الداخلية في البلد العربي ذي العلاقة التي من شانها حفزه على تطوير اقتصاده بما يستوعب القوة العاملة المواطنة ويصدر منتجاتها المصنعة بدل تصدير العمل المباشر .

– رفع كلفة العمال في البلد المصدر مما يضيف عوائق في طريق تطوره الاقتصادي ويضعف تنافسيته ، كما انه يفقده جزءاً من المردود المادي المتوقع من الموارد التي تم استثمارها في التربية والتعليم والتدريب ،

وفي مؤتمر الدار البيضاء 1994 اقترح دعوة مجلس العلاقات الخارجية الامريكي الى تكوين " فريق استراتيجي من القطاع الخاص ليتقدم بمقترحات حول استراتيجيات التعاون الاقتصادي الاقليمي ، الى جانب ذلك تشارك اسرائيل في ادارة مناطق انتاجية حرة تقام على ارض عربية ، ثم في قمة عمان بعد ذلك والتي تمت بتنسيق مع الولايات المتحدة راعية السلام تم الاتفاق على انشاء 5 مؤوسسات لرعاية التعاون الاقتصادي شرق الاوسطي – اي التعاون بين اسرئيل والبلدان العربية وهي : (**احمد ، 2000 : 260 – 261**)

1- بنك تنمية للشرق الاوسط وافريقيا يتخذ مقراً له في القاهرة براسمال قدره 5 مليار دولار ريعها مدفوع لتمويل المشروعات التي تربط بلدان الشرق الاوسط معاً .
2- رابطة للسياحة والسفر في الشرق الاوسط وحوض المتوسط .
3- مجلس اقليمي لرجال الاعمال مهمته تشجيع التعاون في المشروعات الخاصة في الاقليم من خلال رجال والمتابعة .
4- سكرتارية تنفيذية للقمة الاقتصادية مقرها الرباط وتتولى وضع برامج للمشروعات التي تؤكد المشاركة شرق الاوسطية ومتابعتها وتشجيع الاتصالات بين رجال الاعمال والمشاركة في المعلومات .
لجنة تسيير ، وهي مؤسسة اقتصادية اقليمية دائمة يكون مقرها في عمان لتغطية التعاون الاقليمي في نواحي البنية الاساسية والسياحة والتجارة والمال وهي المجالات التي اعطيت اولوية في المراحل الاولى .

يقوم النظام الاقتصادي الشرق اوسطي بحسب التخطيطيات الاسرائيلية على اساس التسوية السلمية بين اسرائيل والدول العربية ، وعلى اساس التعاون الذي يتم عن طريق عدة اطر : **(عبد الرحيم ، 2002 ، 224)**
1- اقامة مشروعات مشتركة في مجالات البنية التحتية المادية والاجتماعية .
2- اقامة مشروعات انتاجية مشتركة ثنائية او متعددة الاطراف .
3- انشاء مؤسسات اقليمية تحويلية وتجارية وتنسيقية .

ويعد الهدف الاساسي لاسرائيل من وراء النظام الشرق اوسطي الجديد هدفاً مزدوجاً اقتصادياً – سياسياً ويتركز في التكامل الاقتصادي بينهما وبين الافكار العربية وغير العربية الشرق اوسطية على اساس اقليمي شرق اوسطي يقوم على عدة دعامات منها النفط ورؤوس الاموال الخليجية والعمالة المصرية والمياه التركية والثقافة الاسرائيلية ، مع حصول اسرائيل على مصادر تمويل اضافية من خلال بنك التنمية للشرق الاوسط برؤوس اموال عربية واوربية وامريكية ، وافضل السيناريوهات لتحقيق ذلك – حسب ادعيائه الصهاينة هذا المشروع – هو اقامة منطقة تجارة حرة متعددة الاطراف اتساقاً مع اتجاهات العولمة السائدة ، ومع اهداف منظمة التجارة العالمية .**(عبد الرحيم ، 2002 ، 225)**

ثالثاً – آثار المشروع الشرق اوسطي على الاقتصاد (اسرائيل) :

ان الاثار الاقتصادية التي ستعود على الاقتصاد الاسرائيلي من المشرع الشرق اوسطي كبيرة ، فعدم التكافؤ في القدرات الانتاجية والتنافسية سيترتب عليها تحويل المنافع الى الاقتصاد الاكثر كفاءة ، وستؤدي الاليات الاقتصادية للسوق الشرق اوسطية الى انتقال الموارد والسلع فيما بين الاقتصادات المختلفة المسهمة في هذا التكتل الاقتصادي المذكور ، وبالنظر الى كون معظم الدول

العربية ذات عرض عمل مرتفع وان جزءاً كيراً من انتاجها السلعي يعد ذا كثافة عمل مرتفعة بينما ينخفض عرض العمل في الاقتصاد (الاسرائيلي) قد ادى بانتاجها السلعي الى ان يكون ذا كثافة راسمالية ، وعليه يترتب على تقارب الاسواق ارتفاع المنافع الاقتصادية لاسرائيل من جراء انخفاض اجور العمل العربي ، وبمعنى اخر ان هيكل التكاليف الانتاجية سينخفض بمقدار الفرق في اجور العمل السائدة قبل التقارب الاقتصادي وما بعده في حين لا يعد متوقعاً انخفاض الاسعار من جراء انخفاض هيكل التكاليف ، وذلك بسبب اتساع السوق العربية وتفعيل الطلب على المنتجات الاسرائيلية في اطار التطبيع والتقارب الاقتصادي ، وفي الوقت ذاته فان الاجور في الاقتصادات العربية ذات عرض العمل المرتفع لن يصيبها تحسن الا قليلاً ، فضلاً عن ان الاقتصاد الاسرائيلي يستهدف الاستفادة من الموارد الاخرى ، ولا سيما الموارد المائية والاراضي الزراعية من خلال طروحاته النظرية لفصل استعمال الموارد عن ملكيتها ، ولا سيما عندما تكون نواتجها الحدية منخفضة في استعمالاتها قبل التطبيع وتقارب الاسواق اواندماجها ، وهذه المسالة يشوبها قدر كبير من الاندماج والتشابك بين الاقتصادات في السوق الواحدة المنتظرة من (اسرائيل) . (**النجفي ، 2002 : 134 –135**)

ويمكن ايضاح اهم المكاسب التي سيحققها الاقتصاد الاسرائيلي من المشروع الشرق اوسطي والتي تلخصها احدى الدراسات العبرية بالامور الخمسة التالية : (**كنعان ، 2005 : 287 – 289**)

ان اولى النتائج الاقتصادية لوضع سلمي ناجح وعلاقات اقتصادية طبيعية في المنطقة هو الجائزة الاقتصادية

1- تخفيف العبء الامني عن الاقتصاد الاسرائيلي : منذ بدء منتصف الثمانينات هبطت حصة النفقات العسكرية ووجدت القوة العاملة ذات المهنية العالية المحررة من الجيش طريقها الى الانتاج المدني الامر الذي من شأنه ان يزيد نجاعة الاقتصاد ويقوي قدراته التنافسية في الاسواق الخارجية .

2- تسهيل دخول الاقتصاد الاسرائيلي للاسواق الاقتصادية العالمية : توسعت صادرات اسرائيل فعلاً في اسواق كانت مقفلة ، وحتى في اسواقها التقليدية بازدياد الثقة بالموردين الاسرائيليين وللاسباب ذاتها شمل التوسع قطاع الخدمات السياحية .

ج- تخفيض كلفة الاقتراض المالي (الاسرائيلي) من اسواق التسليف الدولية : ان الوضع العام لاسرائيل في الاسواق العالمية مع نهاية الثمانينات لم يمكنها من اقناع العالم بان مخاطر الدولة (السيادية) في اسرائيل قد قلت وذلك بسبب السياسة الاقتصادية المتعلقة بالخصخصة واستيعاب الهجرة، فعندما طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة ضماناً بمبلغ عشرة مليارات دولار كان

الرد الامريكي سلبياً ، الامر الذي زاد من صعوبة اوضاع اسرائيل في سوق التسليف المالي ، الا انه في اعقاب مؤتمر مدريد ومن جراء موافقة الحكومة الامريكية على منح الضمان المذكور فان تقديرات سوق التسليف العالمية لمخاطر الدولة تحسنت بصورة فتحت امام الاقتصاد الاسرائيلي هذه السوق وبمبالغ زادت كثيراً عن قيمة الضمان الامريكي

د- انخفاض نسب المردود المالي الكافي لحفز الاستثمارات الاجنبية للانسياب الى الاقتصاد الاسرائيلي ، فمنذ بدات العملية السلمية وبخاصة بعد توقيع اتفاقيات اوسلو وباريس مع الفلسطينيين فان تغييرات كبيرة جداً بدات تحدث وفي مقدمتها ان الاستثمارات الاجنبية التي كانت اقل من نصف مليار دولار ارتفعت سنة 1995 الى ملياري دولار ، وفي سنة 1996 الى 3.1 مليار دولار وفي سنة 1997 الى ما يزيد عن 5 مليارات دولار

هـ- فوائد مباشرة نتيجة علاقات اقتصادية طبيعية مع البلدان العربية النفطية :

ان اعتماد اسرائيل بشكل امن واكيد على مصادر النفط من البلدان العربية (السعودية) مثلاً سيمكنها من تقليل مخزونها الاحتياطي الكبير ، الامر الذي يوفر عليها تكلفة الصيانة والاحتفاظ بهذا المخزون الكبير ، اما في مجالات الغاز الطبيعي فان الاعتماد عليه سيحدث انقلاباً في انتاج الكهرباء المعتمد اليوم على النفط والفحم الحجري ، الامر الذي يؤدي الى تقليل التكلفة الاجمالية لتوليد الكهرباء اضافة الى تنقية الاجواء والبيئة .

رابعاً : آثار المشروع الشرق اوسطي على الاقتصادات العربية والتكامل الاقتصادي العربي :

ان قبول اسرائيل كعضو اعتيادي في منطقة الشرق الاوسط مثلها مثل اي بلد شرق اوسطي اخر كتركيا وايران ومن دون اية ترتيبات اقتصادية بين حكومات البلدان الشرق اوسطية تميز بعضها من بعض في معاملاتها التجارية يقتضي ان تكون العلاقات الاقتصادية عامة والتجارية خاصة عادية وتتم تلقائياً بين الافراد والشركات بصورة حرة من دون تدخل الدولة لا سلباً ولا ايجاباً ويكون التعامل بين الافراد و الشركات عل قدم المساواة ، وتجري معاملة السلع الاجنبية كمعاملة السلع المحلية ان ذلك سيعتبر نتيجة طبيعية للسلام ما دام يتم تلقائيا واختيارياً وعلى اساس المساواة في المعاملة كما انه يمثل انفتاحاً على باقي العالم بما فيه اسرئيل تصبح فيه اسرائيل مجرد شريك تجاري اخر لا تختلف فيه عن اية دولة عربية او شرق وسطية . ((**الامام ، 1998 : 229**) وفي هذا يقول (حاييم بن شحار) في كتابه < التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الاوسط > 1989 :

(عندما تفتح الحدود مع الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية ومع الاردن ، فان الطريق سيكون مفتوحاً الى اماكن اخرى ،إذ يمكن للسلع الاسرائيلية سواء

حملت علامة اسرائيلية او غلفت بتغليف يحمل اسم شركة فلسطينية او اردنية ان تنتشر في ارجاء منطقة الشرق الاوسط كافة) (**النمري ، 2001 : 95**) .

ومن التحديات الاخرى : **(عبد الرحيم ، 2002 ، 234-236)**

1- اعادة توزيع موارد المنطقة وفرض الشراكة الاسرائيلية في استغلال تلك الموارد عبر صيغ واليات التعاون الاقليمي المفتوح ، وانهاء المقاطعة العربية للسلع الاسرائيلية .

2- دمج اسرائيل في المنطقة وفق ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب من خلال استقطابها اكبر قدر ممكن من الموارد العربية الطبيعية والمالية والبشرية ، ودمجها في عملية انتاج واسعة النطاق .

3- فرض اسرائيل كعضو متميز في صيغة تعاون اقتصادي اقليمي تفتقر الى الحد الادنى من متطلبات التوازن الضروروي ، حيث انها ستكون ايضاً مركزاً مالياً دولياً إذ انها ستعمل على اجتذاب المال العربي بدلاً من هروبه الى خارج الاقليم ، وقد طورت جهازها المصرفي لتنهي دور لبنان كوسيط مقبول للدول العربية في السوق المصرفية .

4- تحويل اسرائيل الى مركز اقليمي للخدمات والتجارة العابرة والمواصلات والسياحة ، وهذا يقتضي تحويل تجارة السعودية والادرن والعراق والخليج الى الموانئ الاسرائيلية ، وتنشيط حركة السياحة الى اسرائيل ، وجعلها مركزاً لتجارة الترانزيت مما يؤدي الى تصفية دور لبنان ، وذلك بصفي قطاع النقل البحري في بلدان الخليج ، ويقلل دور قناة السويس ، كذلك تصبح معبراً لانابيب النفط .

5- السيطرة على السوق من خلال التكنولوجيا : ستعمد اسرائيل الى تصدير التكنولوجيا الى السوق العربية

خامساً : مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقليمية البديلة وخاصة المشروع الشرق اوسطي

ان التجربة العربية في مجال التكامل الاقتصادي تخلو من اي محاولة حقيقية للتكامل والاندماج ، فميثاق الجامعة العربية يتحدث عن تعاون اقتصادي بين الدول العربية ، وليس عن اندماج او تكامل بينها ، وخبرة الممارسة العربية تخلو من محاولات الاستفادة من مناهج التجارب التكاملية والتكتلية الناجحة في العالم وفي مقدمتها التجربة الاوربية والاسيان وغيرهما ، إذ ان المحولات المحدودة التي جرت على صعيد التعاون الاقتصادي تخلو من

القواعد والضوابط المؤسسية الكفيلة بتحقيق اي نوع من التقدم على هذا الصعيد . (**نافعة ، 2004 : 578**)

ان البنية المؤسسية لجامعة الدول العربية بما في ذلك مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تخلو من معظم التقنيات المؤسسية المستخدمة في بناء صيغ التكامل والاندماج الاقليمي ، ويعود جانب كبير من ذلك الفشل الى حدة الخلافات السياسية بين الدول العربية تجعل من الارتباطات الخاصة لبعض الانظمة العربية بقوى خارجية عالاً مساعداً على تنامي تلك الصراعات ، وبما ان القوى الخارجية لا تشعر ان لديها مصلحة في قيام تجربة تكاملية اقتصادية عربية ناجحة فانها تعمل على احباط محاولات التقارب الاقتصادي العربي ، وعليه فانه لايمكن لاي تجربة تكاملية عربية ان تكون فاعلة الا اذا كانت تنطوي على اليات لضبط العلاقات والارتباطات الخارجية للدول الاعضاء وتوظيفها لخدمة الصالح الاقتصادية العربية وليس ضدها . (**نافعة ، 2004 : 590**)

عوامل لها اثر في تمييع التكامل ومراعاتها : (كساب وراتول ، 2004 : 40)

1- التفاوت في مستويات التنمية فهذا التفاوت والاختلاف في المؤشرات ينعكس على درجات التكامل فالهياكل الاقتصادية غير متكافئة ، ويمكن تقسيم الدول العربية تبعاً لذلك الى 4 مجموعات منها ما هو في بداية التنمية ، ومنها دولاً شبه صناعية اي تعتمد على الصناعات الاولية ، ومنها ما يعتمد على النفط ، ومنها ذات اقتصاد مختلط نسبياً .

2- اختلاف السياسات الاقتصادية لهذه الدول لهذا يجب التنسيق بين السياسات الاقتصادية في اطار تكاملي .

ج- معوقات سياسية واقتصادية واجتماعية تخللت هذه المحاولات ونذكر أهمها: **رميدي ، 2006 : 228**)

- ضعف الإرادة السياسية التي لعبت دورا كبيرا في تعميق أزمة التكامل.
- التبعية الاقتصادية.
- التفاوت في الموارد الاقتصادية.
- سوء استغلال الفوائض المالية.
- غياب المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في عملية التكامل الاقتصادي.
- نقص الوعي بفوائد التكامل.
- عدم توافر البيانات والمعلومات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية.

وبالرغم مما تقدم فأنه توجد بعض **المنطلقات الاساسية التي يمكن لمشروع التكامل الاقتصادي العربي الاستفادة** منها : (**زايري ، 2009 ، 75 – 77**)

1- ان اتفاقيات التجارة الاقليمية لا تشكل عاملاً ضرورياً او كافياً لضمان نجاح التكامل الاقليمي ، وربما كانت السياسات التي تعزز التكامل مع الاقتصاد العالمي الطريق الافضل لتعميق التكامل الاقليمي .

2- يستوجب التكامل استثمارات في الهياكل التحتية المادية ترمي الى ازالة الحواجز المادية وتخفيض تكاليف النقل والاتصال ، إذ ان القدرة التنافسية تاثر الى حد بعيد بالكلفة اللوجستية التي تخفض بدرجة كبيرة حجم وقيمة التجارة وتتمثل تلك الكلفة بالعوامل المعيقة للتجارة كاجراءات التخليص المستهلكة للوقت والرشوة والفساد ، ويكفي القول ان كلفة اللوجستية في تجارة المنطقة العربية يمكن ان تتراوح بين 7 و 55 % من سعر استلام البضائع المصدرة وفقاً لقيمة الوحدة في تلك السلع .

3- يتعين على الحكومات العربية انتهاز الفرص السانحة لتوفير اطار مساعد يتمكن القطاع الخاص من خلاله القيام بدور القوة الدافعة نحو التوحد والمشجع على التكامل ، ويقتضي ذلك وجود رؤيا ومعاهدة للتكامل الاقتصادي العربي .

4- ان الاتفاقيات الثنائية للتكامل ينبغي ان تكون عميقة وشاملة لكي يكون مردودها فعالاً على التجارة والنمو .

5- يجب على الدول العربية تعزيز التكامل العميق ، وتخطي التكامل السطحي المتمثل في التجارة الحرة في السلع والمتجسد في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، اضافة الى تنسيق التكامل الاقتصادي الشامل ، ونظراً لكون معظم الدول العربية ذات اقتصاد صغير الحجم فان التفاوت في التشريعات والنظم القانونية والقواعد والمعايير يؤدي الى ارتفاع كلفة المعاملات وتقليص التجارة البينية وحركة انسياب راس المال والعمالة .

- **المشروع الشرق اوسطي و التكامل الاقتصادي العربي**

ان من المتغيرات التي شجعت على ظهور هذا البديل – الشرق الاوسط– هو حالة التجزئة والعجز العربية في تكوين التكتلات الاقتصادية سواء الاقليمية او على صعيد الوطن العربي في الربع الاخير من القرن الماضي ، ومن هذا المنطلق تصبح مسالة الوصول الى احدى الانماط التكاملية او التنسيقية الاقتصادية العربية مسالة تمليها ضرورات متعددة سواء منها التاريخية او الاقتصادية او الاجتماعية امام تحديات بناء السوق الشرق اوسطية .(**النجفي ، 2002 : 133**)

ان اقصى ما يمكن ان يسمح به للعرب – في ظل بقاء الاحوال على ما هي عليه – ان يقيموا منطقة تجارة حرة عربية يسمح من خلالها لاسرائيل وللشركات العالمية القادمة من البلدان المتقدمة اقتصادياً (التي تمتلك رؤوس الاموال والتقنيات الحديثة وتسيطر على الاسواق في العالم) بالعمل والنشاط داخل الاقتصادات العربية وهو نفس ما يرجى من وراء سوق شرق اوسطية

ولهذا فان لدينا شك في تصنيف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضمن مشروع التكامل الاقتصادي العربي في ظل الظروف المشار اليها (**احمد ، 2000 : 263**).

والخطا الذي لم يدركه منظروا الشرق اوسطية انه لايمكن فصل النظام الاقتصادي العربي عن جدلية التاريخ العربي سواء في بعده الاقتصادي او الاجتماعي ، فالعديد من المعطيات الاقتصادية المعاصرة التي ترتبط ببناء الامة العربية ومستقبلها يجب ان تتم في ظل منهجية تحليلية تاخذ البعدين المكاني (الجغرافيا) والزماني (التارخ) بنظر الاعتبار سواء في بنائها التحتي او في مؤسساتها الفوقية ، فهذه السوسيولوجية مرتبطة بالذاكرة العربية وجاءت محصلتها منعكسة في " المواطنة " من خلال تاريخ مشترك من الثقافة والوعي . (**النجفي ، 2002 : 134**) .

واخيراً فأن المواقف العربية ازاء مشروع الشرق أوسطي بطبعاته المتوالية تتمثل بالاتي : (**جميلة ،2008 : 34**)

- من يرى ان التمادي في تطوير المفهوم الشرق اوسطية سيؤدي حتماً الى القضاء على النظام العربي
- من يرى يمكن التعايش بين النظام العربي القائم والشرق اوسطية وتحقيق نوع من التكامل في هذا الاطار .

وجاء موقف الجامعة العربية متضمناً العناصر التالية :

- لا يمكن الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل بشكل تام ، قبل انتهاء الاسباب التي دعت اليها ، وذلك حماية لمصالح الدول العربية ووسيلة لاستعادة حقوقها .
- لا يجب ان يترتب على السلام ميزة اقتصادية خاصة لاسرائيل حيث ستتعامل كل دولة عربية معها وفقاً لمعايير المصلحة الوطنية .
- ان السوق الشرق اوسطية لن تكون على حساب الدول العربية التي تربطها روابط وثيقة عدة ، لاسيما مع وجود اسس قائمة لتطوير العمل العربي المشترك في شتى المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

يمكن تلخيص أهم ماتوصلت أليه الدراسة من استنتاجات في ضوء الإطار النظري وتواصلا مع منهجية البحث وتحليل وعرض النتائج ضمن الدراسة تم تحديد الاستنتاجات على النحو التالي:-

1-تم تأسيس جامعة الدول العربية في 23مايس 1945 والذي تمثل في تأسيس الأجهزة الفنية والاقتصادية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي .

2- هناك تجارب للتكامل الاقتصادي العربي قسم منها في أطار الجامعة العربية(مصر،سوريا،العراق،الأردن) كالسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،والقسم الأخر خارج نطاق الجامعة العربية والمتمثل بمجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي ومنطقة التبادل الحربين الدول العربية المتوسطية(دول إعلان أغادير) وهي كل من (الأردن،مصر،المغرب،تونس) وهذه التجارب ساعدت في بناء صيغ للتقارب أو للتكامل الاقتصادي مابين الدول العربية.

3- أن اغلب الدول العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط نجد أنها تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة لكون اغلبها مدينا إلى صندوق النقد الدولي وان ناتجها الإجمالي وعجزها الاقتصادي لايجعلها ذات فعالية والدخول في شراكة مع دولة منتجة وذات اقتصاد قوي.

4- أن التكتلات التي تكون خارج جامعة الدول العربية هدفها تحجيم الدول العربية وسحبها واحدة بعد الأخرى للدخول في تكتلات غير متكافئة وبإعادة هيكلة اقتصادها بما ينسجم وما يخطط له الأمريكان والصهاينة بأن تعيد سيطرته على المنطقة من خلال اتفاقيات غير متوازنة لكي تفرض سيطرتها على هذه الدول.

5- من الصعوبة على الدول العربية المرتبطة بتكتلات اقتصادية أن تخدم التكامل الاقتصادي العربي لان يتطلب منها أعادة تركيب وتوزيع وتوحيد التجارة وتقسيم العمل .

6- تبتغي الدول العربية من الشراكة العربية المتوسطية فتح الأسواق أمام صادراتها والحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها، فيما تستهدف الشراكة الأوربية المتوسطية إلى تدعيم وتقوية اقتصاديات المجموعة الأوربية أمام القوى الاقتصادية العالمية كالولايات المتحدة واليابان،وضمان سوق ضخم لمنتجاتها وتعزيز قدتها التنافسية.

7- أن فائدة الدول العربية التي تطل على حوض البحر المتوسط سوف لن تستفيد بالمستوى الذي تتوقعه ،ولكن على العكس ستدخل في اتفاقيات ثنائية ليس لصالح الدول العربية لعدم امتلاكها مقومات تنافسية وبالنتيجة ستذوب بعض الصناعات التي لاستطيع الوصول إلى الجودة والنوعية مقارنة بالسلع المستوردة والتي تتميز بمواصفات عالمية (الايزو)

<u>التوصيات</u> :

1-تنفيذ اتفاقيات وبنود مجلس التعاون الاقتصادي في الجامعة العربية.

2-يجب إن يتم التنسيق بين الدول العربية تحت مضلة الجامعة العربية ،وبأن يكون أي اتفاق مع الاتحاد الأوربي تحت مجال موحد حتى لو أن بعض

الدول ليس لها موقع جغرافي على البحر المتوسط ،وان تكون الدول العربية أكثر ثقلا في التفاوض وفي حجم التبادل السلعي.

3- يتعين على الحكومات العربية تعزيز التكامل المتمثل بالتجارة الحرة للسلع وتشجيع القطاع الخاص حيث يعد القوة الدافعة نحو التوحد والتشجيع على التكامل.

4-تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك بما يخدم الأهداف القومية للأمة العربية ،فالعديد من المعطيات الاقتصادية المعاصرة التي ترتبط ببناء الأمة العربية ومستقبلها يجب أن تكون في ظل منهجية تحليلية تأخذ البعدين المكاني والزماني في بنائها التحتي أو في مؤسساتها الفوقية والتي تنعكس على الهوية الوطنية من خلال الثقافة والوعي المشترك.

5-عدم الانسياق وراء حرية السوق ومفاهيم العولمة والتي ستكون في النتيجة ليس لصالح الشعوب العربية ذلك لوجود أولويات منها الفقر والبطالة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجب معالجتها.

6-الاهتمام بالتنمية المستقلة للدول العربية بما يخدم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

الاهتمام بالصناعات العربية لتعزيز مبدأ المنافسة في السوق وبما يجعل هناك توازن بالاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية المتكاملة وأي تكتل آخر .

7- تشكيل لجان متخصصة من الخبراء في المجال الاقتصادي والسياسي في أطار الجامعة العربية مهمتها تكمن بدراسة الأسباب التي تؤدي إلى اختيار دولة دون أخرى للتفاوض معها دون دولة أخرى ودخولها في تكتلات إقليمية تؤثر على التكامل الاقتصادي العربي.

8- أن القوة الدافعة وراء تحقيق التوحيد الاقتصادي العربي هو ليس الكسب المادي بقدر ماهو شعور متدفق في ضمائر الشعوب العربية المطالبة بتحقيق الوحدة الاقتصادية ،فالهوية العربية والانتماء القومي الأساس في التجمع الاقتصادي وكل مايتعلق بالنسيج الحضاري والثقافي والتاريخي تعد مميزات أضافية في صالح المشروع الاقتصادي العربي الموحد.

9- إفشال المشروع الشرق أوسطي الذي هدفه هو زج الاقتصاد الإسرائيلي ضمن المجموعة الاقتصادية العربية وبما يضمن تفوق الاقتصاد الإسرائيلي على الدول العربية ومنحه دور الاقتصاد القائد بفعل اختلاف المستويات الاقتصادية بين الجانبين العربي والإسرائيلي.

المصادر

اولاً : الكتب :

1- احمد ،د. عبدالرحمن يسري : قضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000
2- الأمام ، د. محمد محمود و(اخرون) الجوانب المؤسسية والادارية للتكامل الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة/ 1998.
3- د. براهيمي ، عبد الحميد : ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 2 ، 1981 .
4- حاتم ، د. سامي عفيفي : التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005 .
5- حوات ، محمد علي : مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط 1 ، 2002

6- عبد الرحيم ، اكرام: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، مكتبة مدبولي ، ط 1 ، القاهرة ، 2002
7- عبد العزيز ، سمير محمد : التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة ، ط 1 ، مكتبة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، 2001
8- عبد الله ، سمير و البرغوثي ، سمير : الاتجاهات العامة في تطور الاقتصاد الاسرائيلي ، منشورات دار الكرمل – صامد ، ط 1 ، عمّان ، 1988 .
9- كنعان ، طاهر حمدي و (واخرون) : هموم اقتصادية عربية (التنمية – التكامل النفط – العولمة) بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، شباط 2005
10- كولوغلو ، اورهان (واخرين) : العلاقات العربية – التركية حوار مستقبلي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 .
11- نافعة ، حسن : الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربياً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، حزيران ، 2004 .
12- النجفي ، سالم توفيق :سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واثره في التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

ثانياً : الاطاريح والرسائل الجامعية :

13- جمال ، عمورة : دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2005 -2006 .
14- رميدي ، عبد الوهاب : التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة – ، اطروحة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2006 – 2007 .
15- علي ، نبيل قاسم حسين : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، تموز 2006 .
16- ألنمري ،رولا كرم ذيب : واقع الاقتصاد الاردني وافاقه المستقبلية ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، معهد القائد المؤسس ، 2001 .

ثالثاً : الدوريات والمجلات العلمية :

17- بلقاسم ، د. زايري : تحليل امكانيات التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 6 ، العدد 1 ، فبراير 2009 .

18- الجوزي جميلة : التكامل الاقتصادي العربي واقع وافاق ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 5 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، جانفي 2008 .

19- د. كساب ، علي و د. راتول ، محمد : التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في اطار التدافع الاقتصادي والشراكة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقية ، العدد 1 ، السداسي الثاني ، 2004

20- لحسن ، علاوي محمد :الاقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي ، مجلة الباحث ، العدد 7 ، جامعة ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2009 – 2010 .

رابعاً : النشرات والتقارير :

21- الأمم المتحدة : تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من اجل التعاون الاقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (اسكوا) ، نيويورك ، 2003 .

22- الأمم المتحدة : الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في الدول العربية 2006، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (اسكوا) ، نيويورك ، 2007 .

23- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2009نيويورك،2009.

24- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،صندوق النقد العربي،أبو ظبي، 2010.

25- الغول ، تميم علي : اتفاقيات التجارة الاقليمية وقواعد منظمة التجارة العالمية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .

26- المعهد العربي للتخطيط، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي ، سلسلة " جسر التنمية " ، العدد 81 ، الكويت ، آذار ، 2009